

البيئة والتنمية

أولا : الزراعة المستدامة

١- تطور الزراعة في العالم

طور الإنسان نشاطه الزراعي عبر الزمن، فبعد أن كان يمارس زراعة الكفاف: زراعة تعتمد على الاكتفاء الذاتي، ويركز فيها على زراعة المحاصيل التي تكفيهم لإطعام أنفسهم وعائلاتهم، أصبح يعتمد على الزراعة التجارية؛ زراعة يتم فيها إنتاج محاصيل نقدية كالكاكاو والمطاط والسكر والقطن، ومن زراعة صنف واحد إلى زراعة مختلطة، ورافق هذا التغير والتطور في الزراعة، تطور في الأساليب المتبعة، والممارسات الزراعية الحديثة كالدورة الزراعية (تناوب محاصيل مختلفة على قطعة أرض واحدة، وتهدف إلى زيادة الإنتاج وتحسين خصوبة التربة) ، **والزراعة الكثيفة** والرأسية. كما ظهرت مفاهيم جديدة في الزراعة، مثل **الزراعة العضوية**.

٢- مفهوم الزراعة المستدامة

نمط حديث نسبيا يهدف إلى الحفاظ على بيئة نظيفة خالية من الملوثات الكيماوية، ومنتجاتها صحية خالية من بقايا المبيدات، تحافظ على التربة وتسمح بتجديدها، وتأخذ في الحسبان الموارد المائية في المزرعة، وتعتمد طرائق ترشيد استخدام المياه، وتعتمد **السماذ العضوي** الذي يمكن صناعته من مخلفات

المزرعة هذا السماد يخصب التربة ويقلل ملوحتها ويزيد من الإنتاجية ولا يلوث التربة أو الإنتاج.

طراً الكثير من التغيرات في النشاط الزراعي، وتطورت الأنظمة الزراعية عبر الزمن تطورا ملحوظا، ما أسهم في زيادة الإنتاج الزراعي، وفي تطور جوانب كثيرة في النظام الزراعي، مثل:

أ- استدامة الإنتاج الزراعي.

ب- الحفاظ على المياه والحياء البرية.

ج- زيادة تنوع المحاصيل.

د - تحسن المظهر الطبيعي لسطح الأرض.

تزايد الإنتاج الزراعي بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب تطور التكنولوجيا، مثل الآلات والمواد الكيماوية والعضوية، كما كان للتخصص في العمل والسياسات الحكومية، تأثير كبير في ذلك. وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه يوجد بعض المشكلات التي تعرض لها النظام الزراعي، مثل:

أ- فقدان الجزء العلوي من التربة.

ب- تلوث المياه الجوفية.

ج- تناقص أعداد المزارع التي تمتلكها العائلات .

د - تزايد كلفة الإنتاج.

هـ- عدم التنسيق بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية.

٣- عناصر الزراعة المستدامة.

يوجد عدة طرائق لتحسين استدامة النظام الزراعي، وهذه الطرائق تختلف من إقليم إلى آخر؛ بسبب اختلاف البيئات الطبيعية، واختلاف خصائص كل منها. أما أهم عناصر الاستدامة في الزراعة بصورة عامة فهي:

أ- الرعي المنظم .

ب- زراعة المحاصيل كالبقول ونباتات الكرسة والشعير والبرسيم، بعد موسم حصاد محصول الخضار؛ لتحسين التربة، والقضاء على الحشرات الضارة.

ج- زراعة الأحراج: لتشكل مصدات للرياح، كما يمكن استخدامها لحماية أطراف الجداول المائية من الانجراف.

د- المكافحة البيولوجية: منهج للقضاء على الحشرات الضارة، بطريقة تقلل المخاطر البيئية والصحية والاقتصادية.

هـ- حماية التربة من خلال الحراثة الكنتورية، ما يقلل من التعرية الريحية والمائية.

و – حماية نوعية المياه في الأراضي الرطبة، بهدف تحسين نوعية مياه الشرب والمياه السطحية؛ وتوفير بيئات مناسبة للحياة البرية.

الأراضي الرطبة؛ نظام بيئي خاص، يؤدي فيه الماء الجاري دورا في الحياة البيولوجية

٤- الحصاد المائي.

تجميع مياه الأمطار وتخزينها؛ لتوفير مصدر تزويد المياه (في المناطق الجافة خاصة أقل من ١٠٠ ملم)، وتتم عن طريق الخزانات والسدود الترابية والحفائر، ومياه الأمطار، التي جمعت من سفوح الجبال والتلال والأحواض المائية، بفعل الطبيعة أو الإنسان .

إن أفضل حصاد مائي، يكون في الأحواض المائية ذات الانحدار الخفيف (١ – ٥٪)، كما تؤثر ظروف أخرى كمورفولوجية السطح وخصائص التربة ونسبة النفاذية والمسامية في الصخور. ولظروف المناخ أيضا، تأثير كمعدل الامطار وشدتها، ومعدل التبخر، وسرعة الرياح واتجاهها.

إن أساليب **الحصاد المائي** هي ذاتها أساليب حفظ التربة من الانجراف، وتتضمن السلاسل الترايبية الكنتورية، والمصاطب، والسلاسل الحجرية، والسدود الترايبية، والآبار، وبرك تجميع مياه الأمطار.

برع الأنباط في تصريف مياه الأمطار، فحفروا نفقا عند باب السيق بطول لتحويل مياه السيول عبر الوادي المظلم؛ لتجنب خطر السيول التي تدهم وأبدعوا في تصريف المياه لدرء الخطر عن مبانيهم؛ حيث حفروا قنوات ضخمة.

٥- الزراعة الكثيفة.

الزراعة الكثيفة هي نظام لزراعة الأراضي، يعتمد على كثير من المدخلات مثل عدد الأيدي العاملة الكبير، واستخدام الأجهزة الحديثة على نطاق واسع، والاعتماد على المبيدات الحشرية والأسمدة.

المعلم الإلكتروني الشامل منهاج الأردن ٢٠٢٤-٢٠٢٥

مزايا الزراعة الكثيفة	مساوئ الزراعة الكثيفة
يصبح الغذاء أقل كلفة وأكثر كمية.	تدمر الحياة البرية، وتهلك كثيرا من الحيوانات والنبات الطبيعي.
تكون الأرض قادرة على توزيع الغذاء على عدد أكبر من الأفراد؛ لتفادي خطر المجاعة.	قد تؤدي مع الوقت إلى التصحر؛ لأنها تستهلك الأرض أكثر من مرة في العام، كما أن المبيدات السامة، تسهم أيضا بنصيب في التصحر للأرض الزراعية.
تستفيد من الأرض الزراعية أقصى استفادة.	تتطلب كمية كبيرة من الطاقة والأجهزة والأسمدة والمبيدات.

ثانيا : التنمية المستدامة

ماذا يحدث، لو استمرت عملية البناء والتطوير في العالم، من دون وضع ضوابط؟ كيف يمكن تحسين معيشة الناس، والمحافظة على مواردنا الطبيعية، في عالم يشهد نموا سكانيًا يصاحبه طلب متزايد على الغذاء والماء والمأوى والطاقة والخدمات الصحية والأمن الاقتصادي؟، ما الفرق الذي أحدثته الإنسان في البيئة؟

بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيد من الجهود السياسية والعلمية، لحل **مشكلات البيئة**. وعندها، أصبح مفهوم **التنمية المستدامة** يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم. ووصل

الاهتمام العالمي بالقضية البيئية إلى ذروته، مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض، الذي عقد في مدينة (ريودي جانيرو) في عام ١٩٩٢م. وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح، في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر في عام ١٩٩٥م، على عنصر الاستدامة، عن طريق التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أم بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة، أم بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية، ما يخلق ظروفًا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر. كما جاء في مؤتمر القمة العالمي الثاني للأرض الذي عقد في (جوهانسبرغ) في عام ٢٠٠٢م، تحت شعار (منافع تتخطى الحدود).

١- مفهوم التنمية المستدامة

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكًا متزايدًا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة)، لم يعد مستدامًا، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه، بأزمات بيئية خطيرة مثل: فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الاحترار الأرضي)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة.

ما دفع بالتفكير بنموذج تنموي بديل مستدام، يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة، وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

عرف مجلس منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٨٨م، التنمية المستدامة بأنها: إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية، بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة.

٢- أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد، هي:

أ - التنمية الاجتماعية المستدامة، التي تهدف إلى التأثير في تطور الأفراد والمجتمعات، بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة، وتحسين ظروف المعيشة والصحة.

ب- التنمية البيئية المستدامة، وهدفها الأساسي حماية الأنساق الطبيعية وإدامتها، والمحافظة على الموارد الطبيعية.

ج- التنمية الاقتصادية المستدامة، وتتمثل في تطوير البنى الاقتصادية وإدامتها، إضافة إلى الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

٣- مبادئ التنمية المستدامة.

وتكمن المبادئ الرئيسة **للتنمية المستدامة**، التي تكون المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها، وتأمين فعاليتها فيما يأتي:

أ - **الإنصاف**: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

ب-**التمكين**: أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفاعلة في صنع القرارات، أو التأثير فيها.

ج - **حسن الإدارة والمساءلة**: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.

د - **التضامن أو المشاركة الشعبية**: بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع، وبين المجتمعات الأخرى.

٤- مؤشرات التنمية المستدامة.

أ- **الجانب الاجتماعي**: ساعد التطور العلمي والتكنولوجي على تطور الأوضاع والظروف الصحية. ومن ثم، ارتفاع معدل

العمر المتوقع للإنسان، سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة أم النامية على حد سواء.

ب- الجانب البيئي: مؤشرات الاستدامة البيئية المتعلقة بالأنظمة البيئية:

١ . نوعية الهواء: تركيز ثاني أكسيد الكبريت، وتركيز ثاني أكسيد النيتروجين، وكذلك المواد العالقة في الهواء في المدن.

٢ . كمية المياه: كمية المياه المتجددة لكل شخص، وكمية المياه الواردة من دولة إلى أخرى لكل شخص.

٣ . نوعية المياه: تركيز الأكسجين الذائب في الماء، وتركيز الفوسفات، والأجسام الصلبة والمواد العالقة.

٤ . الأنظمة البيئية الأرضية: مدى انجراف التربة بسبب الأنشطة البشرية، ومساحة الأراضي المتأثرة بالأنشطة البشرية بالمقارنة مع المساحة الكلية، وفقدان الغابات.

٥ . التنوع الحيوي: نسبة الثدييات والطيور المهددة بالانقراض

ج - الجانب الاقتصادي: من مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالجانب الاقتصادي:

١ . معدل التضخم.

٢ . إجمالي الادخار.

٣. حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي.

٤. حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٥- البصمة البيئية، والتنمية المستدامة.

تعد البصمة البيئية آلية حسابية للموارد، وتقيس مقدار مساحة الأراضي والمياه المنتجة بيولوجيا، التي يستخدمها فرد ما أو مدينة أو بلد أو إقليم أو البشرية بأسرها؛ لإنتاج الموارد المستهلكة، واستيعاب ثاني أكسيد الكربون الناتج عن ذلك. أو بمعنى آخر، إجمالي ما تستهلكه دولة من الموارد المحلية أو المستوردة، وحجم الضرر الذي يولده استخدام هذه الموارد.

وترتبط البصمة البيئية بالاستهلاك الصافي للموارد الطبيعية، ويحسب ذلك باستخدام المعادلة الآتية: **الاستهلاك الصافي = الإنتاج + الاستيراد - التصدير** وسنحتاج لحساب البصمة البيئية؛ إلى مقارنة معدل الطلب على الموارد الطبيعية؛ **(البصمة البيئية)**، ومخزون الموارد الطبيعية؛ وهو ما نطلق عليه **(القدرة البيولوجية)**.

يمكن القول على النطاق العالمي، إن نمط الحياة الآن ومتطلباتنا في الاستهلاك لموارد الأرض الطبيعية، أصبح مماثلاً **لبطاقات الائتمان** وشراء أشياء لا نملك قيمتها على الفور. بمعنى آخر، أصبح معدل استهلاكنا يفوق قدرة ما تنتجه الأرض. إضافة إلى

ذلك، لا علم لنا بقدره احتمال كوكب الأرض لهذا الإفراط في الاستهلاك. ولكن، علينا أن نلاحظ بأنه توجد اليوم مؤشرات ملموسة نتيجة بصمتنا البيئية المرتفعة، يكمن بعضها في مشكلة **الاحتباس الحراري** وارتفاع درجات الحرارة، وخسارة التنوع البيئي، والتصحر، وقطع أشجار الغابات، والصيد الجائر، وزيادة مشكلة مخزون الغذاء والمياه. إذا لم نقم بأي مبادرات اتجاه ذلك، ستكون النتيجة سلبية جدا على الأشخاص والمجتمعات والنظم الاقتصادية.

ويمتلك كوكبنا أنظمة بيئية فريدة من نوعها قادرة على امتصاص مخلفاتنا ثم تحويلها إلى موارد جديدة قابلة للاستخدام. على سبيل المثال، تمتص الغابات مخلفاتنا الكربونية، وتم على هيئة أخشاب صالحة لاستخدامنا من جديد، ومن ثم، فإن **القدرة البيولوجية وهي مقدرة نظام بيئي معين على إنتاج موارد طبيعية صالحة للاستخدام البشري**، في الوقت نفسه الذي تقوم فيه بامتصاص المخلفات الناتجة عن ذلك الاستخدام. وتختلف تلك الموازنة من دولة إلى أخرى باختلاف الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية ومستوى المخلفات الخاصة بها.

كما ينظر حساب البصمة أيضا، إلى الخصائص الطبيعية لكل دولة، وما يتبع ذلك من اختلافات إنتاجية بالنظر إلى طاقتها البيولوجية؛ فمثلاً، تمتلك دولة مثل البرازيل طاقة بيولوجية

على من الإمارات؛ وذلك لتمتعها بغابات مطيرة، ما يمنحها تلقائياً إنتاجية أعلى من بيئة الإمارات الصحراوية.

ويوجد مجموعة من العوامل التي تحد من القدرة على التحديات البيئية التي نواجهها، ومن تلك العوامل:

التحديات البيئية

١- ندرة المياه .

٢- تدهور الأراضي وتصحرها.

٣- الإدارة غير السليمة للنفايات .

٤- تدهور البيئة البحرية والساحلية.

٥- تلوث المياه والهواء.

ثالثاً: البيئة والعولمة .

١- مفهوم العولمة :

العولمة لغة، تعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية، وتوسيع دائرته ليشمل العالم، وهي ظاهرة عالمية امتدت تأثيراتها في جوانب متعددة من الحياة، وأخذت أبعاداً اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، واعتمدت على المعلوماتية محتوى لها للتغيير، وتقنيات الاتصال المتطورة وسيلة للتأثير .

٢- أبعاد العولمة

١ - **البعد الاقتصادي**: ظهرت **العولمة** بالأساس في مجال الاقتصاد، ونتاجا للثورة العلمية والتقنية، وبعد هذا التطور، صارت الحركة الاقتصادية محكومة من قبل عوامل مرتبطة بالمجموعات المالية والصناعية الحرة، وصار للقطاع الخاص دور في السياسة الدولية؛ **فالبعد الاقتصادي** للعولمة يمثل البعد الأكثر تحققا واكتمالا في الواقع، إذا ما قورن بالأبعاد الأخرى، حيث أصبحت البضائع والأموال (وليس الأشخاص) تنتقل بحرية في معظم دول العالم عن طريق **منظمة التجارة العالمية**، كما انتشرت التجارة الإلكترونية عبر شبكات الإنترنت في معظم دول العالم أيضا.

ب- **البعد السياسي**: تعني العولمة أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات، ومنظمات عالمية، وجماعات دولية، وغيرها من المنظمات الفاعلة، التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي، ونشر **الديموقراطية** وحقوق الإنسان. وقد أخذت شعوب العالم النامي تطالب بالحرية والديموقراطية وبمستويات مختلفة، علما بأنه توجد جهات معارضة قوية جدا في دول العالم جميعها تقاوم نظام العولمة وتحاربه، لما قد يحمله من سلبيات لدول العالم النامي.

ج - **البعد الثقافي والاجتماعي**: ظهر من خلال ثقافة الشعوب وحياتها، التي أخذت تتأثر يقيم وأساليب حياة شعوب العالم

الغربي، ونشاهد اليوم صراعا مصطنعا للثقافات والحضارات
المعرف احد كيف سينتهي.

إن **العولمة** عملية شاملة للتحويل المجتمعي، بما في ذلك النمو
في التجارة، والاستثمار والسفر، وشبكات الكمبيوتر، والتلوث
العابر للحدود الدولية، والتجارة والاستثمار العالمي.

المصانع المتعددة الفروع، وهي شركات صناعية تفتح لها فروعاً
داخل الدولة، أما المصانع التي لها فروع في عدة دول، فتعرف
بالمصانع المتعددة الجنسيات.

٣- العولمة، وأثرها في البيئة.

التجارة الحرة والبيئة

. هل تؤثر حرية التجارة (إلغاء التعرفة الجمركية) في النظام
البيئي؟

التعرفة الجمركية: تعرفه تقررها دولة ما، لحماية صناعتها
المحلية أو تشجيعها، وذلك عن طريق وضع نسبة جمركية

عالية على البضائع المستوردة، التي تنافس البضائع المماثلة المصنوعة محليا؛ بهدف ترويج الصناعة الوطنية، وتشجيع المواطنين شرائها.

٤- الاستثمار في العالم والتنوع الحيوي

ما زال الإنسان يعتمد على الموارد الطبيعية، وأصبحت العولمة قوة دافعة وراء **الانفجار البيولوجي** غير المسبوق، فالتجارة في الأخشاب والمعادن وغيرها تتزايد، والكثير من مناطق التنوع الحيوي في العالم أصبحت مهددة، بسبب الاستثمار الدولي المتزايد في استخراج الموارد. وتعد غابات العالم مستودعا مهما للتنوع الحيوي، فهي موئل لنصف الأنواع على الأرض، ولها الكثير من الفوائد؛ كالتحكم في الفيضانات وضبط المناخ؛ وبسبب زيادة صادرات الخشب الرقائقي وتزايد استثمار الأخشاب؛ فقد وصل معدل الانقراض الآن إلى (١٠٠٠) مرة تقريبا عن المعدل الطبيعي. كما أن ربع أنواع الثدييات في العالم مهددة الآن بالانقراض، و(١٣%) من أنواع النباتات ومصائد الأسماك، حسب إحصائيات الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN).

٥- الزراعة العضوية

أحد أساليب **الإدارة البديلة** في الزراعة، التي تراعي ظروف البيئة الطبيعية للمكان، وتحافظ على عناصر التنوع الحيوي

والنشاط البيولوجي للتربة. وذلك باعتمادها مواد طبيعية بدلاً من الأسمدة الكيميائية والمبيدات، والبذور المعدلة وراثياً، ومع الاعتماد على الزراعة العضوية، فإن تلوث الهواء والماء قد انخفض، كما أثر إيجابياً في التنوع الحيوي النباتي والحيواني؛ فالزراعة العضوية زراعة متكاملة، تبدأ من اختيار الأرض واختيار النبات، وحتى وصول المنتج إلى المستهلك.

تؤثر بقايا الهرمونات والأسمدة المستخدمة في الزراعة غير العضوية في المياه والتربة والكائنات الحية فيها. كما أن الرياح تنقل هذه المبيدات إلى مناطق أوسع؛ فتؤثر أيضاً في البيئة إن سلبيات هذا النوع من الزراعة هو انخفاض الإنتاج بسبب سيادة بعض الأمراض التي تصيب النبات أو الحيوان، وانخفاض خصوبة التربة. ومن ثم، ارتفاع أسعار هذه المنتجات.

المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا في الأردن أحد المؤسسات التي تهتم بتطوير تكنولوجيا الزراعة في الأردن، ويشتمل على مختبرات بحثية متخصصة. ومن برامجها البحثية المهمة: برنامج الأراضي القليلة الأمطار، من أجل رفع إنتاجية المراعي الطبيعية وتطوير إدارتها وتحسينها، لتسهم في زيادة الأعلاف من جهة، والحد من التصحر من جهة أخرى، بالإضافة إلى برامج لبحوث إدارة المياه والبيئة، وذلك بهدف استغلال المصادر المائية المتاحة، وأفضل نظم الري، واستخدام تقنيات الحصاد لمياه الأمطار.

٦- الأردن والاتفاقيات البيئية

من الطبيعي أن ينضم الأردن إلى التيار الدولي المنحاز إلى حرية التجارة؛ نظراً إلى أن النظام الاقتصادي الأردني ميال إلى التجارة الحرة ومبادئ الرأسمالية ميلاً واضحاً، وجعل حرية الاقتصاد سياسة تنموية ثابتة لجذب الاستثمار. وقد بدأت حركة الوعي البيئي في الأردن، بدراسة الأبعاد البيئية لحرية التجارة الدولية؛ عن طريق انضمام الأردن لثلاث اتفاقيات تجارية دولية رئيسية:

أ - اتفاقية منظمة التجارة الدولية .

ب- اتفاقية الشراكة المتوسطية الأوروبية.

ج- اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأميركية الثنائية، التي تضمنت المبادئ البيئية الآتية:

١ . ضمان التنمية المستدامة.

٢ . الحفاظ على مستوى عال من حماية البيئة .

٣. تفعيل القوانين والتشريعات البيئية الوطنية .

وذلك إيماناً بضرورة التكامل بين التجارة الحرة وحماية البيئة وتشكل هذه الاتفاقيات، رزمة متكاملة من تشريعات التجارة الدولية وما يترتب الأردن من التزامات وتأثيرات خاصة بالبيئة مرتبط بهذه الاتفاقيات الثلاث معا. وعلى الرغم من وجود اختلافات في بعض البنود التفصيلية بينها، إلا أن المبدأ السائد بينها جميعا يسمح في تحديد التأثيرات المتوقعة في الأردن، جزاء الانضمام إلى هذه الاتفاقيات ضمن بعض الأطر المحددة.

المعلم الإلكتروني الشامل

اتفاقيات بيئية :

. الاتفاقية الدولية للتجار بالأحياء البرية المهددة بالانقراض (سايتهس) في عام ١٩٧٣م، وقع الأردن عليها، في عام ١٩٧٩م.

. بروتوكول (مونتريال): اتفاقية تمنع إنتاج المواد المستنزفة للأوزون في عام ١٩٨٧م؛ للتخلص من الكلورفلوركربون (CFCL) في الدول الصناعية في عام ١٩٩٦م، في الدول النامية بحلول عام ٢٠١٠م.

. اتفاقية (كيوتو): معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر قمة الأرض الأولي في عام ١٩٩٧م، هدفت إلى تحقيق تثبيت تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، عند مستوى يحول دون تدخل بشري خطير في النظام المناخي.